Doi: 10.34120/0080-050-950-004

Challenges and Solutions to Adapt with Covid-19 from the Prspective of Young Entrepreneurs in the Sultanate of Oman

Amjad H. AlHaj
Abdulrahman S. Othman

Abstract

Objective: The study aims at recognizing challenges and solutions from the perspective of young Entrepreneurs to adapt with Covid-19. It also aims at identifying the impact of covid-19 spread on small and medium enterprises in the Sultanate of Oman. **Methods:** This study adopts the quantitative descriptive approach using survey by a sample based on Steven Thompson equation (Steven Thompson,2012). It is applied on a sample of (222) males and (88) females total (310), whose ages ranged from 18 years and over. An electronic questionnaire is used to collect data. **Results:** The study has proven that there is a negative impact of Covid-19 represented by total lock down which thereby results in the halt of all business. That is reflected negatively of production that accordingly affects the country's economy. In addition, some of the best solutions the study finds is that the availability of government support for small and medium enterprises. **Conclusion:** these enterprises have an effective role in the country's economy as it strengthens local products.

Key words: Young Entrepreneurs- Covid-19- Adaption with Covis-19- Small and Medium Enterprises.

التحديات والحلول للتعايش مع جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) من وجهة نظر رواد الأعمال الشباب في سلطنة عمان

أمجد حسن الحاج(*)
عبد الرحمن صوفي عثمان(**)

ملخص:

هدف الدراسة: هدف الدراسة: سعت الدراسة إلى تعرف التحديات والحلول من وجهة نظر رواد الأعمال الشباب للتعايش مع جائحة فيروس كورونا (Covid-19)، كما سعت إلى تعرف تأثير انتشار الجائحة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان. **المنهجية:** اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الكمي باستخدام المسح الاجتماعي بطريقة العينة، استناداً إلى معادلة ستيفن ثامبسون (Steven Thompson, 2012)، وقد طبقت الدراسة على عينة قوامها (222) ذكراً و (88) أنثى؛ بإجمالي (310) مفردات، ممن راوحت أعمارهم بين 18 سنة وأكثر. واستخدمت الاستبانة الإلكترونية لجمع البيانات. **أهم النتائج:** أثبتت الدراسة وجود تأثير سلبي لجائحة كورونا، تمثل في حالة الإغلاق التام لمنع انتشار الفيروس؛ ومن ثم توقف جميع الأعمال ومن ضمنها مشروعات رواد الأعمال؛ مما انعكس سلباً على الإنتاج وعلى مختلف الأعمال؛ ومن ثم انعكس سلباً على اقتصاديات البلاد، ومن بين أفضل الحلول ضرورة توافر الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. **الخلاصة:** أن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قد أصبح لها دور حيوي في صناعة اقتصاديات الدولة؛ بما تمثله من إضافة لها في تدعيم المنتجات المحلية وتوسيع مجالها.

المصطلحات الأساسية: رواد الأعمال الشباب، جائحة كورنا (كوفيد-19)، التعايش مع جائحة كورونا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(*) أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس. Email: amjadalhaj@squ.edu.om

(**) أستاذ العمل الاجتماعي، قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.

مدخل إلى مشكلة الدراسة:

تولي كثير من دول العالم اهتماماً متزايداً بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ كونها واحدة من أهم الإستراتيجيات المطروحة والمعتمدة عالمياً في حل مشكلة البطالة، وتؤدي دوراً لا يستهان به في بناء الاقتصادات الوطنية؛ ففي سلطنة عمان حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ نشأتها في بداية النهضة العمانية في عام 1970م بالرعاية والاهتمام من السلطان الراحل قابوس بن سعيد، ويستمر الاهتمام بهذا القطاع في النهضة العمانية المتجددة بقيادة جلالة السلطان هيثم بن طارق؛ فأصدر جلالته مرسوماً سلطانياً رقم (2020/107) بإنشاء هيئة عامة، تسمى هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبع مجلس الوزراء.

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المفاتيح الرئيسة التي تعزز التنمية الاقتصادية وتدعم خطة التنويع الاقتصادي التي تتبناها الدولة؛ وذلك عن طريق التوسع والانتشار في هذه المؤسسات في مختلف محافظات السلطنة، ولا شك أن تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعه يؤدي دوراً كبيراً في الناتج القومي، ويمثل هذا القطاع أهمية كبيرة في ظل اكتساب الشباب العماني مهارات كبيرة عبر التعليم، تؤهله للانخراط في سوق العمل والتعامل مع أحدث وسائل التكنولوجيا بحسب التقرير السنوي للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)، 2019، وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى (ريادة) حتى نهاية عام 2019 أكثر من 42.698 ألف مؤسسة؛ بواقع 330 ألف نشاط.

وفي ظل انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) منذ نهاية عام 2019 ، واجهت رواد الأعمال الشباب مجموعة من التحديات نتيجة الإجراءات الوقاية والاحترازية التي اتبعتها الدول من أجل الحماية والوقاية من الفيروس 19، وقد أدت إلى تعرض مختلف فئات المجتمعات لتغيير غير مسبوق في فترة زمنية قصيرة، تغيير شمل كل أنماط الحياة؛ فدمر اقتصاد العديد من الدول، وأثر على أنظمة الرعاية الصحية في جميع دول العالم (Viswanath & Monga, 2020)؛ فقد ألزمت كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإغلاق، وبعضها مارست عملها مع الالتزام بالاشتراطات والإجراءات الاحترازية التي تفرضها مرحلة التعايش مع جائحة فيروس كورونا؛ وهذا مما لا شك فيه أثر على أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة. وبناء على ما تقدم؛ تحددت مشكلة هذه الدراسة في تعرف التحديات التي تواجه رواد الأعمال

الشباب والطرق المتبعة لأجل التعايش مع جائحة فيروس كورونا دون خسائر كبيرة وإيجاد الحلول المناسبة للتصدي لتلك التحديات والنهوض بمشاريع رواد الأعمال الشباب في المجتمع العماني.

أهمية الدراسة:

تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً ومهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس في المجتمع العماني فقط، بل في كل دول العالم؛ فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بشكل كبير في التنمية والتطوير، كما أنها تمثل فرصة هائلة للشباب الباحث عن العمل في أن يمتلك مشروعاً صغيراً أو متوسطاً يسهم في تلبية احتياجاته وحل مشكلاته؛ ذلك أن هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً متميزاً في زيادة إنتاجية الفرد. وتعود أهمية هذه الدراسة إلى أنها تصبّ جلّ اهتمامها في بحث التحديات التي تواجه رواد الأعمال الشباب ودراستها وتقديم الحلول المناسبة للتعايش مع الجائحة.

أهداف الدراسة:

رمت هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس، تمثل في تعرف التحديات التي تواجه رواد الأعمال من الشباب والطرق الممكنة للتغلب على تلك التحديات في ضوء التعايش مع جانحة كورونا (كوفيد-19). وقد تفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1 - تعرف تأثير انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان من وجهة نظر رواد الأعمال الشباب.

2 - تعرف الصعوبات التي تواجه رواد الأعمال من الشباب في ظل انتشار جائحة كورونا في المجتمع العماني.

3 - تعرف الحلول المقترحة من وجهة نظر رواد الأعمال من الشباب للتعايش مع جائحة فيروس كورونا.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس، مؤداه:

ما التحديات التي تواجه رواد الأعمال الشباب؟ وما الحلول المقترحة للتغلب

على تلك التحديات في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)؟ ويتم الإجابة عن هذا التساؤل بالإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

1 - ما آثار انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان من وجهة نظر رواد الأعمال؟

2 - ما الصعوبات التي تواجه رواد الأعمال من الشباب في ظل انتشار جائحة كورونا في المجتمع العماني؟

3 - ما الحلول المقترحة من وجهة نظر رواد الأعمال من الشباب للتعايش مع جائحة فيروس كورونا؟

مجال الدراسة:

يؤدي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تقليل أعداد الباحثين عن عمل عن طريق فرص العمل الكثيرة التي يوفرها للشباب العماني من الجنسين؛ إذ يتزايد إقبال الشباب على الانخراط في تلك المشروعات، وهو ما يسهم في تحقيق ذواتهم وفي ثقافة العمل والمشروع الخاص، وعدم الاعتماد بشكل كامل على الدولة، كما أنها توفر فرصاً كبيرةً ومجالاً واسعا للمبتكرين والمبدعين من الشباب في إطار تنامي مفهوم مشروعات ريادة الأعمال في السلطنة، خاصة المصنوعات اليدوية، ويمثل هذا القطاع أهمية كبيرة في ظل اكتساب الشباب العمانيين مهارات كبيرة عبر التعليم تؤهلهم للانخراط في سوق العمل والتعامل مع أحدث وسائل التكنولوجيا. وتقدم الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) مجموعة من البرامج الفنية والتدريبية والاستشارية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها الاستشارات وتنميتها وتطويرها، ودراسة الجدوى الاقتصادية، وبطاقة رواد الأعمال، وبرنامج التوجيه والتدريب، وجائزة ريادة الأعمال، والمعارض الداخلية والخارجية، والحاضنات ومراكز الأعمال، والأراضي بحق الانتفاع، والتسويق لمنتجات رواد الأعمال وخدماتهم، والخريطة الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والترويج الإعلامي لخدمات ومنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى معرفة التحديات والحلول التي تواجه رواد الأعمال في سلطنة عمان في ظل جائحة كورونا.

الدراسات السابقة:

بناء على مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما تواجهه من تحديات تعوق تطورها ونموها بشكل عام، والتحديات في أثناء جائحة فيروس كورونا بشكل خاص، تم استعراض أهم نتائج الدراسات ذات العلاقة بالموضوع، وفقاً لتسلسل زمني (من الأحدث إلى الأقدم) وضمن إطارين عريضين ممثلين في: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، وفيما يلي عرض مفصل لأهم نتائج هذه الدراسات:

الدراسات العربية:

هدفت دراسة (الهرش، 2020) إلى تعرف مظاهر تدخل الدولة اقتصادياً في ظل انتشار فيروس كورونا كوفيد 19، ومعرفة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على العولمة، مستخدمة المنهج الاستقرائي بالاطلاع على عدد كبير من البيانات الإحصائية والتقارير والدراسات الدولية ذات الصلة، وخلصت النتائج إلى أن ثمة تأثيرات اقتصادية واجتماعية لجائحة كورونا، منها أن الدولة ستصبح أكثر تدخلاً في النظام الاقتصادي، كما بينت النتائج أن القطاع الخاص سيعاني من نقص في السيولة وخسائر كبيرة بسبب الجائحة وتداعياتها، وربما يحتاج إلى بضع سنوات ليتعافى حتى مع الدعم الحكومي الموجه له.

وأما دراسة (بونوار، 2020)؛ فهدفت إلى تعرف كيف تحولت الأوضاع إلى أزمة اقتصادية، والكشف عن عوامل تغير وتضرر الاقتصادات، وتوضيح الحلول الواردة والمتاحة لمواجهة الأزمة، وخلصت نتائجها إلى أن تأثر الاقتصاد العالمي بالإضرابات راجع – بشكل أساسي – إلى التداول الجامح للأصول المالية عالية الخطر، كما بينت الدراسة أن مناعة أي اقتصاد ضد الأزمات مرهون بفعالية سوقه الحقيقي وتهيئته للفرص، وكلما زاد حجم تداول المنتوجات المالية الرديئة قلت فرص ذلك الاقتصاد لاستعادة توازنه بسرعة.

كما هدف (عمر ويوسف، 2019) في دراسة لهما إلى تعرف أهم خصائص المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى تحديد أهم عوامل استدامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي نفذها ديوان الزكاة بولاية غرب كردفان، بالسودان خلال عام 2015. وتوصلت الدراسة إلى أن ثلثي المشروعات المنفذة تتصف بالاستدامة، وأن أهم عوامل استدامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تتمثل في:

(1) العوامل الشخصية المرتبطة بصاحب المشروع. (2) عوامل الاستدامة المتعلقة بالمشروع ذاته. (3) العوامل المتعلقة ببيئة المشروع.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ فقد سعى (نور الدين، 2018) في دراسة له إلى تعرف أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والكشف عن أبرز المعوقات التي تعترض نموها وتطورها. وخلصت نتائج الدراسة إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تشغيل القوى العاطلة عن العمل، وتنمية الصادرات، كما بينت النتائج أن هذه المشروعات تواجه جملة من المعوقات، أبرزها : المعوقات التنظيمية، والمؤسسية المتعلقة بالقوانين والتشريعات واللوائح التي تؤثر على بيئة الأعمال بشكل عام، وعلى أداء المؤسسات وتطورها بشكل خاص، والمعوقات التمويلية المرتبطة بنقص التمويل، وضعف البنية التحتية للقطاع التمويلي، وارتفاع أسعار الفائدة للقروض، وغياب اللوائح والتشريعات المنظمة للقطاع التمويلي، والمعوقات التسويقية والمعوقات الفنية المرتبطة بنقص المعلومات، ونقص العمالة المدربة وصعوبات التكنولوجيا.

وبخصوص معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أجرى (علي وصايل، 2018). سعت إلى الكشف عن أبرز المعوقات التي تعترض تنمية هذه المشروعات، وأوضحت النتائج أن الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في تهيئة فرص عمل وتنمية الابتكارات، والمساهمة في تحقيق التكامل مع الصناعات الكبيرة، وزيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد، وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما بينت النتائج أن المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تحول دون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق؛ وذلك بسبب صعوبة حصول هذه المشروعات على القروض والتسهيلات الائتمانية من المصارف التجارية؛ نتيجة عزوف المصارف التجارية عن تمويل هذه المشروعات، ورغبتها في الاستثمار في نوافذ آمنة.

وهدفت دراسة (بابكر، 2018) إلى تعرف المعوقات التي تواجه نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في السودان. وتوصلت نتائجها إلى أن أبرز المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان تتمثل في: غياب التشريعات والقوانين الخاصة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة، وعدم وجود سياسة قومية لتطوير هذه المشروعات و النهوض بها، وانعدام ثقافة السوق، ونمطية التفكير في

المشروعات واعتماد المحاكاة والتقليد، بالإضافة إلى ضعف روح المبادرة، وضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي؛ بسبب تدني النوعية وارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالمستورد من السلع المماثلة، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية المساعدة لقيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة.

وسعت دراسة (القبائلي، 2017) إلى تقييم أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكشف عن أهم المعوقات التي تواجهها في ليبيا. وأوضحت النتائج أن المشروعات تواجه جملة من المعوقات، أبرزها: المعوقات القانونية والتشريعية المرتبطة بغياب البيئة القانونية والتشريعية وعدم وضوح اللوائح القانونية، والمعوقات المالية خصوصاً تلك المتعلقة بعوامل مثل الضمانات، فترات السداد، والإجراءات المعقدة، وغياب الخدمات التمويلية، والمعوقات الهيكلية أو التنظيمية ذات العلاقة بغياب العلاقة التنظيمية المباشرة بين الجهات والمؤسسات المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمعوقات التسويقية المتمثلة في ضعف الخبرة التسويقية، بالإضافة إلى المعوقات التمويلية وما يرتبط بها من تدني نسب التمويل لهذه المشروعات سواء بغرض توسيع نشاطها أو زيادة رأس المال.

كما سعت دراسة (محمد وعبد الكريم، 2011) إلى تشخيص واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني، عن طريق تشخيص أبرز المعوقات الماثلة أمامها، ووضع المقترحات الممكنة والهادفة إلى تذليل هذه المعوقات؛ ومن ثم تنمية هذه الأعمال وتطويرها في ضوء التجارب العالمية والإقليمية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي تفيد في مجملها، بوجود كثير من المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، أبرزها عدم تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة، واعتمادها على الخبرات العائلية الموروثة، واستخدام الأيدي العاملة غير المدربة والمؤهلة، والأساليب التكنولوجية القديمة؛ مما ينعكس على مستويات الطاقة الإنتاجية للمشروعات المحلية، وعدم تحقيق أية وفورات اقتصادية.

أما دراسة (إبراهيم، 2011) فهدفت إلى تحديد أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر. توصلت الدراسة إلى أن المعوقات التمويلية تمثل أهم المعوقات التي تعترض المشروعات الصناعية الصغيرة، وتتمثل في المغالاة في الحصول على القرض، وارتفاع فائدة القرض، بالإضافة إلى الإجراءات والمستندات الكثيرة التي يتطلبها ذلك، كما أشارت النتائج إلى أهمية

المعوقات الإدارية والفنية وتأثيرها الكبير على نجاح تلك المشروعات، عن طريق ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية في بداية تأسيس المشروع، وعدم توافر معلومات وبيانات توضح احتياجات السوق المحلي والخارجي للمشروعات الصناعية الصغيرة، بالإضافة إلى معوقات أخرى، تتمثل في تكلفة مكان المشروع، ومعوقات العمالة، والمعوقات المرتبطة بالآلات والمواد الخام، التي تؤثر على المشروعات، وتقلل من إمكانية استمرارها، وتحقيقها لأهدافها المنشودة.

وهدفت دراسة (الخمشي، 2010) إلى الكشف عن دور المشروعات الصغيرة في تشغيل الشباب والحد من البطالة، وتعرف معوقات المشروعات الصغيرة التي تحد من تشغيل الشباب. وأوضحت النتائج أن نسبة كبيرة من أصحاب المشروعات لجؤوا إلى إنشاء مشروعاتهم لعدم حصولهم على الوظيفة المناسبة، وأن أصحاب تلك المشروعات لن ينظروا إلى الوظائف الحكومية والخاصة بعدها لتوظيفهم، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن تعقد الإجراءات الإدارية يعد من أبرز معوقات المشروعات الصغيرة، يليه قلة الوعي الاستثماري، وضعف المعرفة بمتغيرات السوق المحلي.

الدراسات الأجنبية:

سعت دراسة (Shafi et al., 2020) إلى تقييم تأثير تفشي COVID-19 على الشركات الصغيرة، متناهية الصغر والمتوسطة في باكستان، وتقديم توصيات لمساعدة هذه الشركات في الحد من خسائر الأعمال والبقاء في هذه الأزمة. وخلصت النتائج إلى أن معظم الشركات المشاركة قد تأثرت بشدة، وتواجه العديد من المشكلات، مثل المشكلات المرتبطة بالجوانب المالية، والمبيعات، وأفاد أكثر من ثلثي الشركات المشاركة أنها لا تستطيع البقاء إذا استمر الإغلاق لأكثر من شهرين.

وهدفت دراسة " لـ (Priyono et al., 2020) إلى تحليل كيفية تعامل الشركات الصغيرة والمتوسطة مع التغيرات البيئية الناجمة عن جائحة COVID-19؛ عن طريق متابعة تحول نموذج الأعمال واستخدام التقنيات الرقمية. وخلصت إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتبنى درجة مختلفة من التحولات الرقمية يمكن تلخيصها في ثلاثة مسارات، أولاً: الشركات التي تتمتع بمستوى عالٍ من النضج الرقمي، وتستجيب للتحديات في تسريع التحول نحو الشركات الرقمية. ثانياً: الشركات التي تعاني من انخفاض في مستوى النضج الرقمي، إلا أنها اتخذت الرقمنة في وظيفة المبيعات

فقط. ثالثاً: الشركات التي لديها معرفة رقمية غاية في المحدودية للغاية، تعمل هذه الشركات على مواجهة التحديات بإيجاد شركاء يمتلكون قدرات رقمية ممتازة.

وهدفت دراسة (Beraha et al., 2020) إلى معرفة تأثير أزمة COVID-19 على عمل الشركات متوسطة الحجم في صربيا، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من (50) مؤسسة متوسطة الحجم. أظهرت النتائج أن أزمة COVID-19 قد أثرت على الأعمال اليومية للمؤسسات متوسطة الحجم بطرق مختلفة وبكثافة متفاوتة؛ فقد نقلت (20%) من الشركات التي شملها الاستطلاع موظفيها للعمل من المنزل، في حين حدث انخفاض في السيولة واستغلال القدرات التجارية، فضلاً عن اضطرابات سلسلة التوريد في (16%) من كل شركة، كما أعرب أقل من (10%) من الشركات عن مشكلات أخرى؛ مثل دفع الأجور، وعدم كفاية استخدام القوة العاملة، وتقليل ساعات العمل، واضطراب الإنتاج، ومحدودية الموارد.

وفي دراسة عن دعم السياسة الحكومية الروسية للشركات الصغيرة والمتوسطة، سعت دراسة (Razumovskaia et al., 2020) إلى تطوير نموذج اقتصادي معرفي لتقييم فعالية السياسات الحكومية الحالية لدعم الشركات في روسيا في أثناء انتشار وباء كورونا. أشارت الدراسة إلى أن التمويل الحكومي أكثر فعالية وقدرة على استعادة الأنشطة التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويتم ذلك عن طريق الدعم الضريبي والإداري والمصرفي والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأشارت دراسة (Juergensen et al., 2020) إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة واجهت مشكلات متعددة؛ فعلى صعيد العرض، واجهت مشكلات لوجستية بسبب تعطل النقل ونقص العمالة، أما من ناحية الطلب؛ فشهدت الشركات الصغيرة والمتوسطة انخفاضاً كبيراً في طلبها بسبب إجراءات الإغلاق، وانخفاض ثقة المستهلك، وإغلاق عدد من السلاسل العالمية في الصناعات المتأثرة. كما أشارت الدراسة إلى أنه على المدى القصير، ستواجه جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة مخاوف مالية وقضايا سيولة، أما على المدى الطويل؛ فستظهر تحديات وفرص تختلف باختلاف أنواع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويتطلب ذلك الاستثمار في التقنيات الرقمية.

أما دراسة (Cepel et al., 2020) الموسومة؛ فقد شملت (465) شركة في جمهورية التشيك و (372) شركة في سلوفاكيا. طبقت الدراسة على مرحلتين، قبل بدء الأزمة، وبعد أزمة COVID-19؛ طبق ما نسبته (54.7%) قبل أزمة COVID-19 و(45.3%) خلال

أزمة COVID-19. وأوضحت النتائج أن المخاطر المالية قبل أزمة COVID-19، كانت تعد أحد أهم ثلاثة مخاطر بنسبة (35.7%) من الشركات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية التشيك، وبنسبة (35.3%) في سلوفاكيا، ومع ذلك، خلال أزمة COVID-19، زادت هذه المخاطر المالية بنسبة (53.6%) في جمهورية التشيك و (59.7%) في سلوفاكيا.

هدفت دراسة (Castro et al., 2020) إلى تحديد العوامل التي تشكل المرونة لتعزيز البرامج التدريبية لمهارات ريادة الأعمال، وتوفير مزيد من الفهم، وتزويد المهنيين بالمهارات اللازمة للتكيف مع الأزمات، معتمدة على إجراء مراجعة منهجية للأدبيات، وتحليل الدراسات المتعلقة بريادة الأعمال، والمرونة والأزمات، وخلصت نتائج الدراسة إلى أهم العوامل التي تشكل المرونة في أوقات الأزمات، منها: (1) المواقف تجاه الأزمة، التي تميل نحو التنويع والتعلم واتخاذ الإجراءات للحفاظ على ولاء العملاء والاستباقية والتفاؤل. (2) خصائص العمل؛ بحيث تكون بيئة تنظيمية تحفز الابتكار. (3) خصائص ريادة الأعمال، المتمثلة في الخصائص الشخصية؛ مثل المرونة والتحفيز والمثابرة والفعالية الذاتية والنزاهة. (4) العلاقات مع المؤسسات، من خلال ربط رواد الأعمال بمؤسسات أخرى؛ مثل الجامعات ومراكز البحوث والجهات الفاعلة الأخرى في بيئة ريادة الأعمال؛ إذ يمكن أن يساعد في وضع إستراتيجيات للحلول المبتكرة. (5) رأس المال الاجتماعي والبشري؛ حيث إن تدريب الموظفين المبتكرين والمرنين والقابلين للتكيف وامتلاك شبكات دعم لمواصلة عمليات الشركة هي موارد تسمح بالتغلب على الأزمات.

وهدفت دراسة (Ratnasingam et al., 2020). إلى الكشف عن تأثير جائحة كورونا على مختلف جوانب الأعمال التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال صناعة الأثاث في ماليزيا، وكذلك تقديم توصيات إلى الحكومة بشأن التدابير الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة. من خلال إجراء مسح عبر الإنترنت شمل (748) شركة صغيرة ومتوسطة في مجال صناعة الأثاث. وأظهرت النتائج أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأثاث تأثرت بشدة من حيث الإدارة المالية وتعطل سلسلة التوريد خلال هذه الأزمة، وعدم القدرة على دفع الأجور والمرافق، كما بينت الدراسة أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت تعمل أقل بكثير من طاقتها؛ مما شكل ضغطاً مالياً كبيراً على جدواها التجارية. وأوصت الدراسة بأهمية تقديم الإعانات والمنح للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدتها في الاعتماد على التقنيات المتطورة لضمان تقليل اعتمادها على القوة العاملة.

في حين سعت دراسة (Kukanja et al., 2020) إلى تحليل كيفية استجابة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال السياحة في أثناء جائحة فيروس كورونا العالمي COVID-19. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل أساسي على عدة أبعاد لخطط إدارة الدخل، وهي القوى العاملة، ومراقبة التكاليف، والدعم التنظيمي، وممارسات التسويق والترويج المرتبطة بالعملاء، كما بينت الدراسة أيضاً أن إدارة الأزمات تتم من خلال مجموعات مختلفة من الخطط، وأن معظم مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة ليس لديهم خطط لإدارة الأزمات.

تبين من استعراض الدراسات السابقة أن هناك اتفاقاً واضحاً في نتائج هذه الدراسات، بتأكيدها التأثيرات الكبيرة التي أحدثها فيروس كورونا، المتمثلة في إغلاق للمؤسسات والمواقع الاقتصادية المختلفة، وتعطيل للنقل وحركة البضائع، وإيقاف الحركة بين الدول، و تسببت أيضاً في تأثير كبير على عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تمثّل في تراجع عملها، وتعطيل حركتها، وفي بعض الحالات فشلها التام وإغلاقها، ويتضح وجود اتفاق واضح بين نتائجها فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه هذه المشروعات، والمرتبطة بالجوانب التمويلية والتشريعية والإدارية والتسويقية، ومعوقات متعلقة بجوانب أخرى، وحاجة هذه المشروعات إلى بيئة تنظيمية ومحفزة، وإجراءات وسياسات تطور من عملها، وتؤدي إلى نموها واستدامتها، وفي المقابل، تبين محدودية الدراسات التي تناولت تأثير كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى اختلاف المنهج المستخدم في الدراسة الحالية (منهج المسح الاجتماعي بطريقة بالعينة) عن المناهج التي استخدمتها الدراسات السابقة، ومنها: المنهج الاستقرائي ومنهج دراسة الحالة وغيره.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في جوانب متعددة، منها إثراء مشكلة الدراسة بالمعارف المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التجارب المختلفة التي عرضتها هذه الدراسات، كما استفادت من الأطر النظرية التي عرضتها في تدعيم البناء النظري للدراسة، ومن ناحية أخرى استفادت الدراسة الحالية من البناء المنهجي للدراسات السابقة، كما استفادت في تصميم أداة الدراسة التي استخدمت في جميع البيانات من الميدان، بالإضافة إلى مقارنة النتائج التي خرجت بها الدراسة سواء بالاتفاق أو الاختلاف.

الإطار النظري للدراسة:

أسهمت ثلاثة برامج أساسية في نشأة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان، أولاً: برنامج سند، الذي تأسس بموجب مكرمة سامية من السلطان الراحل قابوس بن سعيد – طيب الله ثراه – خلال أعمال الندوة الأولى لتشغيل القوى العاملة الوطنية في أكتوبر 2001، وهدف البرنامج إلى نشر ثقافة العمل الحر وتشجيع الشباب لاستثمار مهاراتهم في التشغيل الذاتي بالعمل لحسابهم الخاص وتوفير فرص العمل للمواطنين في الولايات، وتوفير مصدر دخل دائم ومتجدد والإسهام في تنمية الاقتصاد، واشتملت الفئات المستهدفة على الباحثين عن عمل والحرفيين والمهنيين الراغبين في بدء نشاط جديد أو التوسع في مشاريعهم القائمة. ثانياً: برنامج مشروعات موارد الرزق لأسر الضمان الاجتماعي؛ لأجل مساعدتهم على تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وهذا يؤكد ما جاء في المرسوم السلطاني رقم 2003/32 بتحديد اختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية في العمل على تحسين أحوال أسر الضمان الاجتماعي من جميع النواحي السكنية والاقتصادية والاجتماعية. ثالثاً: برنامج دعم المرأة الريفية الراغبة في تأسيس أو دعم مشاريع خاصة في الأنشطة الزراعية والسمكية والحيوانية، ويأتي هذا البرنامج لتعزيز دور المرأة الريفية في الاقتصاد الوطني للسلطنة؛ كونه من أهم مرتكزات التنمية، وهو يستهدف المرأة الريفية ممن تراوح أعمارها بين 18 و50 عاماً، وهذا الاهتمام يؤكد ما جاء في المرسوم السلطاني 2012/68 بشأن تحديد اختصاصات وزارة الزراعة والثروة السمكية.

وتعد ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عقدت بأوامر سامية من السلطان الراحل قابوس بن سعيد – طيب الله ثراه - بسيح الشامخات بولاية بهلاء بمحافظة الداخلية عام 2013م، المنطلق الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك لما صدر عنها من قرارات بلغت نحو واحد وأربعين قراراً لتأسيس هوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان وأخذت صفة الإلزام. فجاء المرسوم السلطاني رقم 2013/6 بإنشاء صندوق رفد وإصدار نظامه؛ فبموجب المادة الرابعة من المرسوم يؤول إلى صندوق الرفد الأصول والمخصصات والحقوق والالتزامات والسجلات الخاصة ببرنامج سند من وزارة القوى العاملة، ومشروعات موارد الرزق من وزارة التنمية الاجتماعية، والمشروعات الزراعية للمرأة الريفية من وزارة الزراعة والثروة السمكية، ويهدف الصندوق إلى تقديم القروض لمشاريع الفئات الآتية:

1 - الخاضعون لقانون الضمان الاجتماعي.

2 - الشباب الباحثون عن عمل.

3 - المهنيون، والحرفيون في مجال الصناعات الحرفية.

4 - المرأة الريفية.

5 - أي فئات أخرى يصدر بها قرار من المجلس.

وفي العام نفسه أنشئت الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرسوم السلطاني رقم 2013/36، وحدد المرسوم اختصاصات الهيئة، التي جاءت كلها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع بيئة ريادة الأعمال والعمل الحر ودفع الاقتصاد الوطني بالكوادر الوطنية الشابة، وقد لاقت اليوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً ورعاية سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق بحسب ما جاء بالمرسوم السلطاني رقم 2020/107 لنقل تبعية الهيئة إلى مجلس الوزراء.

مفاهيم الدراسة:

مفهوم رواد الأعمال الشباب:

مهمة ريادة هي النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في تنمية الاقتصاد الوطني بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الفنية والتدريبية والاستشارية، وتشير المؤشرات في التقرير السنوي عن زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات وزيادة أعداد رواد ورائدات الأعمال، وعليه؛ نعرف رواد الأعمال الشباب إجرائياً بأنهم:

1 - كل ذكر وأنثى عمره 18 سنة وأكثر.

2 - من لديهم مشاريع تجارية مرخصة من قبل الجهات الرسمية.

3 - من يمتلكون بطاقة ريادة.

4 - من لهم مشاريع مرخصة وقائمة.

مفهوم جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19):

في نهايات عام 2019 ظهر في مدينة "يوهان" Wuhan بالصين ما يعرف بفيروس كورونا المستجد (Chan et al., 2020)، ويعد فيروس كورونا أحد الفيروسات التي تنتمي إلى العوائل الفيروسية الكبيرة المعروفة بتأثيرها على الإنسان والحيوان، وتسمى

باسم Coronaviridae، وقد تم اكتشاف أول فيروس من هذه العائلة عام 1960، وكورونا كلمة لاتينية تعني التاج **Crown**؛ ذلك أن الفيروس يأخذ شكل التاج، وينتمي إليها أيضاً فيروس سارس (خليل، 2013 وصابر، 2020).

مفهوم التعايش مع جائحة كورونا:

التعايش من الناحية اللغوية: يشير المعجم الوسيط، إلى أن التعايش من العيش، والعيش الحياة، وفي معجم المعاني الجامع تعايش (فعل)، تعايش يتعايش، تعايشاً، فهو متعايش، تعايشوا: عاشوا على الألفة والمودة، تعايش الناس: وجدوا في نفس الزمان والمكان، متعايش: فاعل من تعايش في قاموس المعاني، وتعايش النّاسُ؛ أي وجدوا في نفس الزَّمان والمكان. (المعجم الوسيط، ط.4، مكتبة الشروق الدولية). كما يمكن تعريفه أيضاً بأنه حالة اجتماعية مشتقة من العيش، والعيش كما جاء في لسان العرب: العيش: الحياة (ابن منظور، لسان العرب، 3190)، ويذهب البعض إلى أن التعايش يعني قبول الوضع القائم على ما هو عليه (ماغي، 2019). ويذكر (قريمس، 2019: 627) أن مفهوم التعايش مازال لم يحظ بالاهتمام الكافي في العلوم الاجتماعية والإنسانية مقارنة بالعلوم السياسية، التي توظفه بشكل خاص على مستوى العلاقات الدولية، إضافة الى إشكالية التداخل بين مصطلح "التعايش" كمقابل للمصطلح "Coexistence" في اللغة الإنجليزية ومفهوم التسامح في اللغة العربية، المستعمل كمقابل للمصطلح "Tolerance" في اللغة الإنجليزية.

ويقصد بالتعايش مع كورونا إجرائياً في هذه الدراسة وعي أفراد المجتمع إزاء إمكانية التعايش اللحظي مع جائحة فيروس كورونا، (كوفيد-19)، والعودة إلى الحياة الطبيعية تدريجياً مع اتباع الإجراءات الاحترازية (جائحة كورونا في هذه الحالة).

مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول (أحمد، برهم، 2008)، وفقاً لاختلاف إمكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، ونجد أن تعريفات المشروعات الصغيرة قد تباينت بشكل كبير؛ نظراً لاختلاف التخصصات (هيكل، 2003)، واختلاف الآراء حولها، ونظراً لاختلاف مجال المشروعات الصغيرة وسياستها وحجمها من دولة إلى أخرى، ووفقاً لدرجة تطور الدولة، وتقدمها الاقتصادي (سعيدي، 2003؛ الحسيني، 2006؛ المبيريك والشمري، 2006؛ الصيرفي، 2009)، ومع هذه الاختلافات فإنه يمكن تعريفها وفقاً لمجموعة

من المعايير الموضحة في جدول (1)، وقد عرفت هذه الدراسة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان على أنها المؤسسات التي يديرها مالك واحد أو أكثر، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل والقصيرة الأجل، لها استقلاليتها المالية والإدارية، ويراوح العاملون فيها بين 1 و 150 عاملاً، وتبلغ وارداتها أقل من 5 ملايين ريال سنوياً.

منهج الدراسة:

المنهج المستخدم:

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسة الوصفية التي تهدف إلى وصف بيانات من هم قيد الدراسة وخصائصهم وتعرف آرائهم في التحديات والتعايش مع فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتحليلها كماً وكيفاً، وتفسيرها وتصنيفها واستخلاص النتائج من خلالها، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، كما اعتمدت في تحقيق أهدافها على أداة رئيسة؛ نظراً للظروف الراهنة، وهي الاستمارة الإلكترونية لجمع البيانات والمعلومات عن طريق برنامج (Google Forms).

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتألف مجتمع الدراسة من رواد الأعمال بسلطنة عمان، البالغ عددهم (37838) وفقاً للإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في عام 2020، وسيتم تحديد حجم العينة استناداً إلى معادلة ستيفن ثامبسون (Steven Thompson, 2012)، ويتمثل مبرر استخدام هذه المعادلة في بساطة الشروط التي يتطلب توافرها؛ فهي لا تشترط إلمام الباحث بقيمة تباين مفردات المجتمع المدروس بالنسبة للخاصية المدروسة، أو قيمة نسبة مفردات المجتمع التي لها تلك الخاصية، وذلك على عكس العديد من الصيغ الرياضية التي تستخدم في تحديد حجم العينة، وتعتمد هذه المعادلة على قيمة افتراضية لتباين نسبة مفردات المجتمع (P) التي لها الخاصية قيد الدراسة، وتنص على أن الحد الأدنى لحجم عينة الدراسة يتحدد بناءً على القيمة العظمى للتباين P*(P-1) وتساوي 0.25، وذلك عندما تكون قيمة P مساوية لـ 0.5 ويتم حساب حجم العينة المناسب عن طريق الصيغة الرياضية الآتية:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[N-1 \times (d^2 \div z^2)] + p(1-p)]}$$

ولتطبيق هذه الصيغة الرياضية، يتم أولاً تحديد هامش الخطأ المسموح به ومستوى الثقة. تشير N إلى حجم مجتمع الدراسة (عدد رواد الأعمال بالسلطنة)، وتشير D إلى هامش الخطأ المسموح به (قيمة افتراضية لا تتجاوز 10%)، Z تشير إلى الدرجة المعيارية التي تقابل مستوى الثقة المحدد، بينما تشير P إلى نسبة توافر الخاصية المدروسة وتساوي 0.5 بحسب افتراض معادلة ستيفن ثامبسون، وباستخدام مستوى الثقة 95%، تكون القيمة المعيارية (Z) مساوية 1.96. تفترض هذه الدراسة استخدام هامش خطأ يساوي 6%، وبناءً على ذلك يكون الحد الأدنى للعينة على النحو الآتي:

$$n = \frac{37838 \times 0.5(0.5)}{[37838 - 1 \times (0.062 \div 1.962)] + 0.5(0.5)} = 264.9 \approx 265$$

نوضح هنا أن العدد 265 هو الحد الأدنى المحدد لعينة مجتمع الدراسة؛ وذلك لتوقع وجود صعوبة في الحصول على استجابات كثيرة من المشاركين؛ نظراً لانشغال رواد الأعمال، ووجود جائحة فيروس كورونا. وبعد نشر الاستبانة الإلكترونية، تم الحصول على عينة قوامها 310 مفردات، وهي العينة التي تم اعتمادها في الدراسة، وهذا يرفع مستوى الثقة في نتائج الدراسة بالاعتماد على معادلة ستيفن ثامبسون؛ لأن نسبة هامش الخطأ يكون أقل من 6% ومستوى الثقة أكبر من 95%.

الطرق والأساليب الإحصائية:

استخدام برنامج SPSS لإجراء مجموعة من المعالجات الإحصائية الكمية للبيانات التي جمعت من الاستبانة الإلكترونية، وتمثلت في التكرارات والنسب المئوية؛ لتعرف خصائص عينة الدراسة، بالإضافة إلى بعض الأساليب الإحصائية الأخرى؛ مثل: المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري والترتيب.

نتائج الدراسة:

اهتم الباحثان بعرض نتائج الدراسة المرتبطة بتساؤلات الدراسة وتحليلها، والإجابة عنها عن طريق مناقشة الاستجابات التي تم الحصول عليها من المبحوثين وتحليلها، وفقاً للأدوات التي استخدمت في جمع البيانات، والمعالجات الإحصائية التي تم استخدمت في هذه الدراسة على النحو الآتي:

جدول (1)

يوضح توزيع العينة بحسب متغير الجنس والسن والمؤهل الدراسي

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	222	71.6
	أنثى	88	28.4
السن	18 – أقل من 25	11	3.6
	25 – أقل من 30	49	15.8
	أكثر من 30 سنة	250	80.6
المؤهل الدراسي	أقل من الدبلوم العام	38	12.3
	الدبلوم العام	113	36.5
	البكالوريوس	88	28.4
	الدبلوم العالي	43	13.8
	الماجستير	24	7.7
	الدكتوراه	4	1.3

يتضح من تحليل بيانات جدول (1) ما يأتي:

1 - **وصف عينة الدراسة من حيث الجنس:** تشير بيانات جدول (1) إلى أن أغلب رواد الأعمال من فئة الذكور بنسبة 71.6%، مقابل 28.4% لصالح فئة الإناث، وقد يرجع ذلك إلى أسباب عديدة، منها تنوع الأنشطة وملاءمتها للذكور أكثر من الإناث، بالإضافة إلى أن الذكور يسعون دائماً إلى البحث عن عمل يساعدهم على تكوين حياتهم والتفكير في الزواج وتكوين الأسرة، وفي الوقت نفسه فإن طبيعة العمل الحر يحتاج إلى التفرغ، ويصعب في أحيان كثيرة وجود هذا التفرغ للإناث لارتباطهن بالبيت والأولاد وغيرها من الأمور المرتبطة بالعادات والتقاليد وثقافة المجتمع العماني المعروفة.

2 - **وصف عينة الدراسة من حيث السن:** تشير بيانات جدول (1) إلى ارتفاع نصيب الفئة العمرية فوق 30 سنة من حيث المرحلة العمرية؛ فهم يشكلون النسبة العليا 80.6% في ريادة الأعمال؛ إذ تمثل هذه الفئة العمرية مرحلة النضج العقلي والتفكير المنطقي والنظر إلى المستقبل نظرة موضوعية تساعدهم على تحقيق

النجاح فيما يقومون به من أعمال، يليها الفئة المتوسطة في العمر من سن 25 إلى أقل من 30 سنة بنسبة 15.5%، أما فئة 18 إلى أقل من 25 سنة؛ فجاءت بنسبة قليلة تقدر بـ 3.6%. وهذا الاختلاف في درجة الانخراط في العمل الحر يعود إلى أن المجال مفتوح للجميع، فبحسب البرامج التمويلية تبدأ الفئة العمرية للتقدم في فتح المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عمر 18 سنة حتى 55 سنة.

3 - **وصف عينة الدراسة من حيث المؤهل الدراسي:** تشير بيانات جدول (1) المرتبطة بالمؤهل الدراسي إلى أن غالبية المشاركين من رواد الأعمال كانت مؤهلاتهم الدراسية من مرحلة الدبلوم العام بنسبة 36.5%؛ وقد يرجع السبب في ذلك إلى رغبتهم في الاتجاه نحو فتح مشاريع صغيرة ومتوسطة تساعدهم في بناء حياتهم من ناحية والاشتراك في البرامج التي تسهم في بناء المجتمع وتقدمه من ناحية أخرى، ثم درجة البكالوريوس في تخصصات مختلفة بنسبة 28.4%، ثم يأتي الحاصلون على درجة الدبلوم العالي بنسبة 13.8% وأقل من الدبلوم بنسبة 12.3%، والحاصلون على المؤهلات العليا ما بعد مرحلة البكالوريوس (ماجستير ودكتوراه) فقد كانت نسبتهم 9%، ويرجع السبب في انخفاض هذه النسبة بينهم من حيث إنهم أقل إقبالاً على المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تركيزهم على ما وصلوا إليه من مستوى علمي وانشغالهم بمجالاتهم العلمية والعملية التي تخصصوا فيها.

جدول (2)

توزيع رواد الأعمال على المحافظات

المحافظة	التكرار	النسبة المئوية
محافظة مسقط	117	37.7
محافظة الظاهرة	21	6.8
محافظة جنوب الباطنة	24	7.7
محافظة شمال الباطنة	30	9.7
محافظة ظفار	49	15.8
محافظة الداخلية	26	8.4
محافظة جنوب الشرقية	16	5.2
محافظة شمال الشرقية	7	2.3
محافظة البريمي	10	3.2
محافظة الوسطى	7	2.3
محافظة مسندم	3	1.0

تشير البيانات في جدول (2) إلى أن النسبة الكبرى من رواد الأعمال 37.7% توجد في محافظة مسقط؛ كونها عاصمة سلطنة عمان، وفيها أكبر كثافة سكانية، بالإضافة إلى تركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتكثر فيها المشاريع والأعمال، يلي ذلك بنسبة 15.8% محافظة ظفار؛ كونها من أهم المحافظات في مجال السياحة وخاصة في فصل الخريف، الذي يبدأ في 21 يونيو، ويستمر حتى 21 سبتمبر من كل عام؛ إذ تكون الأجواء مناسبة وممطرة وجذابة لجميع السياح، والمواطنين من جميع المحافظات والدول الخليجية والعربية الأخرى، بينما يكون المناخ حاراً في باقي المحافظات والدول المجاورة الأخرى، ولكن هذا لا يعني خلو باقي محافظات السلطنة من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وإن كان ذلك بنسب أقل من محافظتي مسقط وظفار؛ الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تكثيف البرامج التوعوية لتشجيع الشباب ورواد الأعمال ودعمهم؛ ليقبلوا إلى عمل البرامج والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ مساهمة منهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع العماني.

جدول (3)

أوضاع المؤسسات في مرحلة التعايش مع فيروس كورونا (كوفيد-19)

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
ما هو تصنيف المؤسسة التي تمتلكها	صغرى	251	81.0
	صغيرة	49	15.8
	متوسطة	10	3.2
هل تأثر نشاط مؤسستك سلبياً مع ظهور جائحة فيروس كورونا؟	نعم	298	96.1
	لا	12	3.9
مبلغ الضرر الذي لحق بالمؤسسة بالريال العماني -إذا وجد؟	أقل من 6000	115	37.1
	من 6000 إلى 20000	138	44.5
	من 21000 إلى 60000	40	12.9
	أكثر من 60000	17	5.5
هل لديك مصدر دخل اخر غير المؤسسة التي تملكها؟	نعم	93	30.0
	لا	217	70.0
هل لديك خطة واضحة لإدارة ومواصلة عملك في مؤسستك في ظل التعايش مع جائحة فيروس كورونا؟	نعم	244	78.7
	لا	66	21.3

تشير بيانات جدول (3) إلى أن مؤسسات رواد الأعمال تصنف بحسب التعميمات الصادرة في المجتمع العماني إلى ثلاث فئات هي (المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة)، وهذا يتوقف على عدد العاملين بالمؤسسة والإيرادات السنوية لها، وتشير بيانات الجدول أيضاً إلى أن النسبة العظمى 81% من هذه المؤسسات هي من فئة المؤسسات الصغرى التي لا تتطلب موارد وإمكانات كبيرة في بداية نشأتها؛ ومن ثم تصبح في إمكانية عدد كبير من رواد الأعمال، يليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 15.8%، بينما تشير البيانات إلى أن النسبة الأقل 3.2% للمؤسسات المتوسطة. ومن حيث التأثر بجائحة كورونا (كوفيد-19)؛ فقد أشارت البيانات إلى أن أغلب المؤسسات قد تأثرت تأثراً كبيراً؛ إذ بلغت نسبة التأثير 96.1%، وبصفة خاصة في الإيرادات السنوية للمؤسسة، وكون أن أغلب المؤسسات كانت من فئة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، فقد جاء التأثير في الإيرادات في الأغلب بمبلغ أقل من 20000 ريال عماني، كما أشارت بيانات الجدول إلى أن رواد الأعمال لا يملكون مصادر أخرى غير إيراداتها من المؤسسة، وهذا يؤدي إلى أكبر ضرر يلحق بالمؤسسة، بالإضافة إلى وجود مشكلة أخرى، تمثلت في أن غالبية رواد الأعمال بنسبة 78.7% لم تكن لديهم خطة واضحة لمواجهة الأزمة ومواصلة العمل في المؤسسات وإدارة الأزمات التي تسببت فيها جائحة كورونا في الوقت الحالي.

شكل (1)

نسبة التأثير الإيجابي لجائحة فيروس كورونا على نسبة الإيرادات

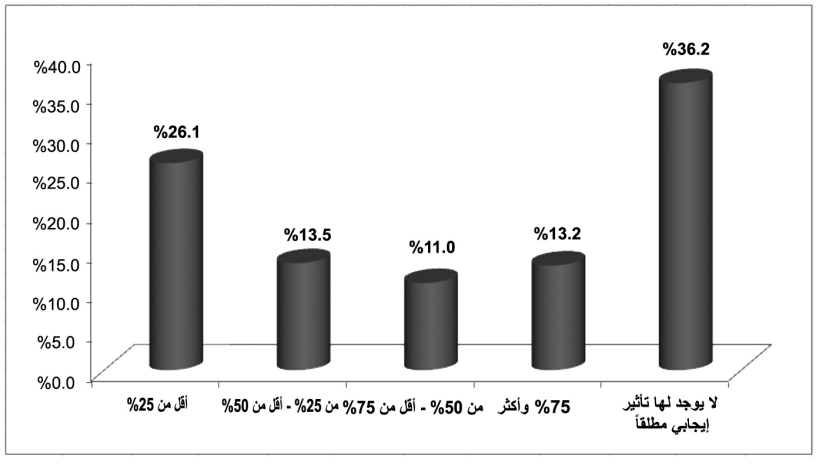

يشير شكل (1) إلى أن نسبة تأثير الجائحة على مؤسسات رواد الأعمال جاءت متفاوتة بين رواد الأعمال؛ فنجد أن نسبة 36.2% منهم أشاروا إلى أن الجائحة ليس لها تأثير إيجابي مطلقاً، بينما تشير نسبة 26.1% منهم إلى أن الجائحة أثرت عليهم بشكل إيجابي في الإيرادات بنسبة أقل من 25%، وهذا يتوقف على نوع النشاط وحجمه أيضاً.

جدول (4)

التحديات التي تواجه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ظل التعايش مع جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) من وجهة نظر رواد الأعمال الشباب

م	العبارات	متوسط الاستجابة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب من الأصعب	درجة الصعوبة
1	وجود تعقيدات وتأخير في إنجاز المعاملات.	4.16	%83.2	0.954	10	متوسطة
2	عدم وجود تسهيلات إلكترونية لتخليص المعاملات المطلوبة.	3.88	%77.5	1.010	18	قليلة
3	عدم استقرار عودة العمل لممارسة الأنشطة.	4.15	%83.1	0.900	11	متوسطة
4	عدم توافر الفني من الخبراء والمختصين من قبل ريادة.	3.79	%75.8	1.051	19	قليلة
5	عدم وجود خطة بعيدة المدى في التعامل مع الأزمات.	4.18	%83.5	0.968	8	متوسطة
6	عدم وجود دعم من المؤسسات الكبيرة.	4.46	%89.2	0.853	2	شديدة جدا
7	عدم وجود دعم مالي كاف من قبل الحكومة لتخطي الأزمة المالية.	4.50	%89.9	0.858	1	شديدة جدا
8	صعوبة دفع رواتب العاملين.	4.36	%87.2	0.899	3	شديدة جدا
9	عدم وجود إعفاءات بنكية على القروض.	4.16	%83.2	0.987	10	متوسطة
10	صعوبة الحصول على القروض من البنوك الإسلامية والتجارية.	4.21	%84.1	0.987	7	متوسطة
11	ضعف الإقبال على الشراء والبيع.	4.11	%82.2	0.973	13	متوسطة
12	صعوبة التواصل مع الزبائن.	3.68	%73.5	1.067	20	قليلة

تابع/ جدول (4)

التحديات التي تواجه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ظل التعايش مع جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) من وجهة نظر رواد الأعمال الشباب

م	العبارات	متوسط الاستجابة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب من الأصعب	درجة الصعوبة
13	ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة قلة توفر المواد الخام.	3.53	%70.5	1.032	22	قليلة
14	عدم الإعفاء أو تخفيض الإيجارات.	3.99	%79.8	0.974	16	متوسطة
15	صعوبة بيع المنتجات المحلية عبر التسويق الإلكتروني.	4.35	%86.9	0.924	4	شديدة جدا
16	عدم وجود إطار قانوني خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	4.23	%84.6	0.912	6	متوسطة
17	عدم توفر العمالة الماهرة والمدربة في التعامل مع الأزمات.	4.06	%81.3	1.025	14	متوسطة
18	عدم وجود ترويج وتسويق حكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4.27	%85.5	0.873	5	شديدة جدا
19	صعوبة توصيل المنتجات إلى الزبائن بعد الشراء.	3.60	%71.9	1.034	21	قليلة
20	عدم وجود تسهيلات لبيع المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية.	3.96	%79.2	1.002	17	متوسطة
21	عدم وجود ناد أو جهة مستقلة لرواد الأعمال يمكن اللجوء إليها.	4.16	%83.3	0.980	9	متوسطة
22	صعوبة تقديم الخدمات للزبائن في ضوء الاشتراطات المفروضة.	4.11	%82.3	0.937	12	متوسطة
23	قلة المعارف والمهارات المطلوبة في التعامل مع الأزمات.	4.04	%80.7	0.956	15	متوسطة

تشير بيانات جدول 4 إلى وجود تحديات عديدة واجهت رواد الأعمال في ظل انتشار جائحة كورونا، تم تقسيمها إلى ثلاثة مستويات من حيث درجة الصعوبة، (صعوبة شديدة جداً، صعوبة متوسطة، صعوبة قليلة)، وقد تمثلت التحديات ذات الصعوبة الشديدة في عدم وجود دعم مالي كاف من قبل الحكومة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتخطي الأزمة المالية التي نتجت عن حالة الإغلاق التي

حدثت في السلطنة والعالم أجمع نتيجة تفشي جائحة كورونا، ويتفق ذلك مع دراسة (Shafi et al., 2020) التي توصلت إلى وجود مشكلات مرتبطة بالجوانب المالية والمبيعات بسبب الإغلاق التام الذي حدث في كثير من دول العالم ، وعدم وجود دعم من المؤسسات الكبيرة، وصعوبة دفع رواتب العاملين؛ وهذا بدوره يشكل خطراً كبيراً على استمرارية المشروع لعدم وجود الموارد المالية الداعمة لبقائه، وفي الوقت نفسه صعوبة بيع المنتجات المحلية عبر التسويق الإلكتروني، وأخيراً عدم وجود ترويج وتسويق حكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ ويلاحظ أن هذه الصعوبات تمثل تحديات ضخمة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن أغلب هذه المشاريع كانت تعتمد على البيع المباشر في الأسواق المحلية الذي توقف نتيجة حالة الإغلاق ولم يعد أمام أصحاب هذه المشروعات إلا البيع الإلكتروني الذي يعد جديداً عليهم، كما أن الكثير من المنتجات لا يصلح تسويقها إلكترونياً عن طريق الإنترنت؛ ومن ثم تأثرت هذه المشروعات سلبياً، بل وتوقف بعضها الآخر عن العمل.

كما تمثلت التحديات ذات الصعوبة المتوسطة في عدم وجود إطار قانوني خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبة الحصول على القروض من البنوك الإسلامية والتجارية، وعدم وجود خطة بعيدة المدى في التعامل مع الأزمات، وعدم وجود ناد أو جهة مستقلة لرواد الأعمال يمكن اللجوء إليها، بالإضافة إلى عدم وجود إعفاءات بنكية على القروض.

وأخيراً، أشارت البيانات أيضاً إلى أن التحديات ذات الصعوبة القليلة تمثلت في ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة قلة توافر المواد الخام، وصعوبة توصيل المنتجات إلى الزبائن بعد الشراء، وصعوبة التواصل مع الزبائن بسبب الظروف السائدة نتيجة انتشار جائحة كورونا، وعدم توافر الفني من الخبراء والمختصين، بالإضافة إلى عدم وجود تسهيلات إلكترونية لإنهاء المعاملات المطلوبة.

جدول (5)

الحلول لمواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ظل التعايش مع جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) من وجهة نظر رواد الأعمال الشباب

م	العبارات	متوسط الاستجابة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تخفيض الرواتب للعاملين	2.00	%66.8	0.807	15
2	تخفيض عدد العاملين	1.92	%63.9	0.796	16
3	إنشاء وحدة أو محطة إلكترونية لإنجاز المعاملات المطلوبة كافة.	2.82	%94.0	0.469	4
4	تسهيل الإجراءات والاشتراطات للحصول على التمويل.	2.89	%96.3	0.370	2
5	إنشاء سوق إلكتروني حكومي لتسويق المنتجات المحلية.	2.81	%93.5	0.470	5
6	تزويد رواد الأعمال الشباب بالأساليب الحديثة للتسويق الإلكتروني.	2.80	%93.3	0.495	7
7	تقديم دعم مالي حكومي كاف للمؤسسات المتضررة.	2.89	%96.5	0.357	1
8	توفير منصة قانونية استشارية تعرف القوانين واللوائح.	2.80	%93.4	0.473	6
9	الإعفاء من الفوائد البنكية. (إعفاء أو تقليل/ تأجيل الأقساط خلال فترة الأزمة).	2.76	%91.9	0.530	9
10	إنشاء مركز تعليم وتدريب للتزود بالمعارف والمهارات المطلوبة للعمل.	2.69	%89.7	0.558	12
11	إلزام البنوك كافة بتقديم قروض ميسرة الدفع.	2.82	%94.0	0.469	4
12	فتح أسواق حكومية في كل محافظات السلطنة لدعم المنتوجات المحلية.	2.83	%94.3	0.433	3
13	تسهيل إجراءات إيجاد منافذ بيع خارج الأسواق المحلية.	2.74	%91.3	0.557	10
14	تكفل الحكومة بتغطية جميع الأضرار الناتجة من الإغلاق الإجباري.	2.74	%91.2	0.558	11
15	دعم توصيل المنتجات عبر بريد عمان.	2.58	%85.9	0.638	14
16	ضرورة إنشاء ناد أو غرفة لرواد الأعمال للدفاع عن حقوقهم.	2.67	%89.1	0.623	13
17	ضرورة وجود منصة حكومية إعلامية لدعم المنتجات المحلية .	2.77	%92.4	0.498	8

تشير بيانات جدول 5 إلى أن الحلول المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ظل التعايش مع جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، من وجهة نظر رواد الأعمال الشباب، تمثلت في تقديم الدعم المالي الحكومي بدرجة كافية للمؤسسات المتضررة؛ فيمثل ذلك ضرورة قصوى لبقاء هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتفق ذلك مع دراسة الهرش (2020) التي أكدت ضرورة تدخل الدولة على نطاق واسع في النظام الاقتصادي لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، يلي ذلك تسهيل الإجراءات والاشتراطات للحصول على التمويل من البنوك، ويعد ذلك من أهم الحلول في حالات الأزمات كما في حالة جائحة كورونا التي نعيشها في الوقت الحالي، وفي المرتبة الثالثة يأتي فتح الأسواق الحكومية في كل محافظات السلطنة لدعم المنتجات المحلية؛ إذ يرى رواد الأعمال أنه يجب إلزام جميع البنوك تقديم قروض ميسرة الدفع من أجل مواجهة التحديات التي مروا بها من جراء جائحة كورونا (كوفيد- 19)، وجاء في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية في التصدي لمواجهة التحديات التي لحقت بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة إنشاء سوق إلكتروني حكومي لتسويق المنتجات المحلية؛ فخلال الجائحة لجأ كثير من رواد الأعمال إلى التسويق الإلكتروني الذي شكل عبئاً عليهم في أحيان كثير وبخاصة للأشخاص الذين يجهلون هذا النوع من التعاملات، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Juergensen et al., 2020) التي ترى أنه على المدى القصير، ستواجه جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة مخاوف مالية وقضايا سيولة . ويرى رواد الأعمال أنه من الضروري توفير منصة قانونية استشارية لتعرف القوانين واللوائح؛ حتى يتسنى لهم معرفة حقوقهم وواجباتهم تجاه العملاء والشركات. وفي المرتبة السابعة جاء تزويد رواد الأعمال الشباب بالأساليب الحديثة للتسويق الإلكتروني من ضمن الحلول للتعايش ومواجهة التحديات نتيجة الإجراءات الاحترازية التي اتخذت في مواجهة فيروس كورونا (كوفيد- 19). وفي المرتبة الثامنة جاء ضرورة وجود منصة حكومية إعلامية لدعم المنتجات المحلية، يليها الإعفاء من الفوائد البنكية. (إعفاء أو تأجيل الأقساط خلال فترة الأزمة)؛ وهذا يدل على أن رواد الأعمال يسعون إلى الاعتماد على أنفسهم أكثر من مجرد إعفاء من فوائد أحياناً كثيرة. وفي المرتبة العاشرة إنشاء وحدة أو محطة إلكترونية لإنجاز جميع المعاملات المطلوبة، يليها تسهيل إجراءات إيجاد منافذ بيع خارج الأسواق المحلية. وفي المرتبة الحادية عشرة جاءت عبارة تكفل الحكومة بتغطية جميع الأضرار الناتجة من الإغلاق الإجباري، وهذا

دليل آخر على أن رواد الأعمال يشتركون في المسؤولية مع عدم تحميل الدولة هذه الخسائر التي نتجت من جراء الإغلاق ومنع الحركة في فترة تفشي فيروس كورونا (كوفيد- 19). وفي المرتبة الثانية عشرة جاء إنشاء مركز تعليم وتدريب للتزود بالمعارف والمهارات المطلوبة للعمل، يليها ضرورة إنشاء ناد أو غرفة لرواد الأعمال للدفاع عن حقوقهم. وجاء بعد ذلك في الترتيب دعم توصيل المنتجات عبر بريد عمان وتخفيض الرواتب للعاملين وكذلك تخفيض عدد العاملين، وجاء ذلك في المرتبة الأخيرة. وهذا يدل على تكاتف الجميع في المحن والأزمات مع تحمل المسؤولية كاملة وعدم إلقائها المسؤولية على الحكومة أو المجتمع؛ ويدل ذلك على الوعي بما يحدث في المجتمع والمشاركة في مواجهة الأزمات كما في جائحة كورونا التي تجتاح العالم حالياً.

النتائج العامة للدراسة:

توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج، من أهمها أن:

1 - جائحة كورونا لها تأثير سلبي واضح، تمثل في حالة الإغلاق التام لمنع انتشار الفيروس وتوقف جميع الأعمال، ومن بينها مشروعات رواد الأعمال؛ الأمر الذي انعكس سلباً على الإنتاج وجميع الأعمال وبالتالي اقتصاديات البلاد.

2 - المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قد أصبح لها دور حيوي في صناعة اقتصاديات الدولة بما تمثله من إضافة لها في تدعيم المنتجات المحلية وتوسيع مجالها.

3 - أغلب رواد الأعمال من حملة الدبلوم العالي وأقل، إذ يمثل ذلك مصدراً كبيراً لهم لتحسين مستواهم؛ ومن ثم مشاركتهم في برامج تنمية المجتمع.

4 - هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في أعداد رواد الأعمال باختلاف المحافظات.

5 - أصعب تحدٍّ واجه رواد الأعمال في مؤسساتهم الصغرى والصغيرة والمتوسطة كان عدم وجود دعم مالي كاف من قبل الحكومة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتخطي الأزمة المالية، بينما مثل عدم وجود تسهيلات إلكترونية لتخليص المعاملات أقل تحد في ظل جائحة كورونا.

6 - الغالبية العظمى من رواد الأعمال ليس لديهم مصادر دخل أخرى؛ يعيشون منها؛ مما أثر على مستوياتهم الأسرية والمعيشية بوجه عام.

7 – أفضل الحلول لمواجهة التحديات جاءت على النحو الآتي:

أ – ضرورة توافر الدعم الحكومي الكافي للمؤسسات؛ بما يضمن لها الديمومة والاستمرارية بدلاً من التوقف.

ب – أهمية تسهيل إجراءات واشتراطات للحصول على التمويل الكافي من البنوك مع وجود ضمانات لإرجاع هذه المبالغ متى استطاعت تسديدها.

جـ – أهمية فتح الأسواق الحكومية في كل محافظات السلطنة لدعم المنتجات المحلية.

د – إلزام جميع البنوك تقديم قروض ميسرة الدفع.

هـ – إنشاء سوق إلكتروني حكومي لتسويق المنتجات المحلية.

و – توفير منصة قانونية استشارية لتعرف القوانين واللوائح.

ز – تزويد رواد الأعمال الشباب بالأساليب الحديثة للتسويق الإلكتروني

ح – إيجاد منصة حكومية إعلامية لدعم المنتجات المحلية.

ط – الإعفاء من الفوائد البنكية. (إعفاء أو تقليل/تأجيل الأقساط خلال فترة الأزمة).

ي – إنشاء وحدة أو محطة إلكترونية لإنجاز جميع المعاملات المطلوبة.

ك – تسهيل إجراءات إيجاد منافذ بيع خارج الأسواق المحلية.

ل – تكفل الحكومة بتغطية جميع الأضرار الناتجة من الإغلاق الإجباري للبرامج والمشروعات.

م – إنشاء مركز تعليم وتدريب للتزود بالمعارف والمهارات المطلوبة للعمل في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

ن – ضرورة إنشاء ناد أو غرفة لرواد الأعمال للدفاع عن حقوقهم.

ص – دعم توصيل المنتجات عبر بريد عمان.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الإجرائية القابلة للتطبيق، وهي على النحو الآتي:

1 – تطوير الإستراتيجيات والخطط الخاصة بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ كونها وسيلة جيدة لرواد الأعمال من الشباب لتنشيط مجالات عملها في ظل تفشي جائحة كورونا الحالية.

2 - تنشيط عمل الجهات الإشرافية على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وبخاصة في تقديم الاستشارات الفنية والتسويقية افتراضياً on line عبر الإنترنت عن طريق الخبراء والمتخصصين في مجالات عمل تلك المؤسسات أو عن طريق تحميل تطبيقات مناسبة؛ مما يساعد في تعزيز عمل هذه المؤسسات بدلاً من توقفها أو انحسار عملها نتيجة انتشار الجائحة.

3 - ضرورة تدخل الدولة عن طريق توفير المساعدات المالية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لضمان استمرارية عملها؛ ومن ثم مشاركتها في عمليات التنمية في المجتمع.

4 - دعم الدراسات والبحوث الوطنية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان التي يمكن أن تساعد نتائجها متخذي القرار في الاستفادة منها في تطوير إستراتيجيات مواجهة الأزمات والأوبئة.

5 - ضرورة عقد الورش والدورات التدريبية الإلكترونية لرواد الأعمال من الشباب، وبخاصة ما يتعلق بالأساليب الحديثة للتسويق الإلكتروني؛ مما ينعكس على زيادة فاعلية دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف المجتمع.

6 - ضرورة تنويع مجالات عمل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ كونها أحد المفاتيح الرئيسة التي تعزز التنمية الاقتصادية وتدعم خطة التنويع الاقتصادي التي تتبناها الدولة، وذلك بالتوسع والانتشار في هذه المؤسسات في مختلف محافظات السلطنة.

7 - العمل على تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ بحيث يزيد إقبال رواد الأعمال من الشباب على الانخراط فيها لما لها من فوائد متعددة، تتمثل في تهيئة فرص عمل وتنمية الابتكارات، والمساهمة في تحقيق التكامل مع الصناعات الكبيرة، وزيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد في المجتمع.

المراجع:

إبراهيم، عماد الدين. (2011). دراسة ميدانية حول تحديد أهم معوقات المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (2)*، 625-666.

إحصائية المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (أبريل -2018).

إحصائية من الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2019).

أحمد، مروة؛ وبرهم، نسيم. (2008). الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

بابكر، عبد الله علي محمد. (2018). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان: المعوقات والحلول. *مجلة المصرفي*: بنك السودان المركزي، (87)، 28- 38.

بونوار، معمر. (2020). التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة Covid-19: الخلفيات المالية والحلول المقترحة. *مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد*: جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2(2)، 64-89.

التقرير السنوي عن ريادة الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2019).

الحسيني، فلاح. (2006). *إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز*، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

حمزة، أحمد إبراهيم (2011). خدمات رعاية الشباب الجامعي وتنمية ثقافة التسامح، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، *3*(30)، 1426-1455، جامعة حلوان. جمهورية مصر العربية.

الخلايلة، محمد عبد الغني؛ ومقابلة، سهيل عيسى محمد. (2018). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة (1992- 2014). [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة اليرموك، إربد.

خليل، آمال حلمي. (2013). فيروس كورونا الجديد "متلازمة الشرق الأوسط التنفسية: دراسة في الجغرافية الطبية"، *رسائل جغرافية*، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 389: 1-54.

صابر، بحري. (2020). إدارة أزمة فيروس كورونا COVID-19 من خلال تعزيز الصحة النفسية في ظل الحجر الصحي المنزلي، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 13: 10-26.

الطيب، بوهلال. (2016). سياسات رعاية الشباب في الجزائر، *مجلة أنسنه للبحوث والدراسات*، ع14.

علي، يوسف فوزي؛ وصايل، علي نبع. (2018). معوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق مع التركيز على الدور التمويلي للمصارف الخاصة. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*: جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، *10*(21)، 179-201.

عمر، علي؛ ويونس، سليمان. (2019). عوامل استدامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر: دراسة حالة مشروعات الزكاة المنفذة خلال العام 2015م بمحليات جنوب ولاية غرب كردفان، السودان. *مجلة جامعة السلام*: جامعة السلام، (8)، 225-256.

العوض، أكرم شاهر عودة الله؛ وأبو كركي، بسام. (2017). معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين. *مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث*: جامعة الحسين بن طلال - عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، *3*(1)، 1-18.

القبائلي، يحيى سعد حماد صالح. (2017). المشروعات الصغرى والمتوسطة: أهميتها والمعوقات التي تواجهها في ليبيا. *مجلة العلوم والدراسات الإنسانية*: جامعة بنغازي - كلية الآداب والعلوم بالمرج، (37)، 1-18.

قريمس، مسعود. (2019). التعايش بين عوامل الوقاية وعوامل التعزيز، *مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية*، *2*(16)، 621-645.

ماغي، حسن عبيد. (2019). رهانات التعايش السلمي اللبناني، *مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *2*(16)، 339-377

المحروق، ماهر؛ وحسن، إيهاب. (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها، جبل عمان للنشر والتوزيع، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن.

محمد، رسلان؛ وعبد الكريم، نصر. (2011). واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية*: جامعة القدس المفتوحة، (23)، 43-82.

المعجم الوسيط (ط.4). مكتبة الشروق الدولية.

ابن منظور، لسان العرب، 3190.

نور الدين، نوى. (2018). العقبات التي تحد من تفعيل الدور التنموي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، *5* (1)، 281-302.

الهرش، أحمد فايز. (2020). أزمة فايروس كورونا: العولمة ودور جديد للدولة اقتصاديا. *مجلة*

الاقتصاد الدولي والعولمة: جامعة زيان عاشور بالجلفة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، *3*(2)، 230 - 247.

هيكل، أحمد (2003) مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، *موسوعة النيل العربية*، القاهرة.

المبيريك، وفاء؛ والشمري، تركي. (2006). تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، مجلس النشر العلمي، الكويت.

اليونيسيف. (مارس 2020). فيروس كورونا المستجد COVID-19 من منظور النوع الاجتماعي: موجز تقني، حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتعزيز المساواة بين الجنسين.

Beraha, I., & Đurióin, S. (2020). The impact of COVID-19 crisis on medium-sized enterprises in Serbia. *Economic Analysis*, *53*(1), 14-27

Castro, M. P., & Zermeño, M. G. G. (2020). Being an entrepreneur post-COVID-19–resilience in times of crisis: a systematic literature review. *Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies*. *13*(4), 721-746.

Cepel, M., Gavurova, B., Dvorský, J., & Belas, J. (2020). The impact of the COVID-19 crisis on the perception of business risk in the SME segment. *Journal of International Studies*, *13*(3), 248-263.

Chan, J. et al., (2020). A familial cluster of pneumonia associated with the 2019 novel coronavirus indicating person-to-person transmission: a study of a family cluster. *The Lancet*. 395, 514-523. https://doi.org/10.1016/S0140-6736 (20)30154-9.

Greenberg, S. J. (2020). Resilience, relevance, remembering: history in the time of coronavirus. *Journal, of the Medical Library Association*, *108*(3), 494–497. https://doi.org/10.5195/jmla.2020.986.

Juergensen, J., Guimón, J., & Narula, R. (2020). European SMEs amidst the COVID-19 crisis: assessing impact and policy responses. *Journal of Industrial and Business Economics*, *47*(3), 499-510.

Kukanja, M., Planinc, T., & Sikošek, M. (2020). Crisis Management Practices in Tourism SMEs During the Covid-19 Pandemic. *Organizacija*, *53*(4), 346-361.

Priyono, A., Moin, A., & Putri, V. N. A. O. (2020). Identifying Digital Transformation Paths in the Business Model of SMEs during the COVID-19 Pandemic. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, *6*(4), 104.

Ratnasingam, J., Khoo, A., Jegathesan, N., Wei, L. C., Abd Latib, H., Thanasegaran, G., ... & Amir, M. A. (2020). How are small and medium enterprises in Malaysia's furniture industry coping with COVID-19 pandemic? Early evidences from

a survey and recommendations for policymakers. *BioResources*, *15*(3), 5951-5964.

Razumovskaia, E., Yuzvovich, L., Kniazeva, E., Klimenko, M., & Shelyakin, V. (2020). The effectiveness of Russian government policy to support smes in the COVID-19 pandemic. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, *6*(4), 160.

Shafi, M., Liu, J., & Ren, W. (2020). Impact of COVID-19 pandemic on micro, small, and medium-sized Enterprises operating in Pakistan. *Research in Globalization*, 2, 100018.

Thompson, Steven K. (2012). *Sampling*, Third Edition, p: 59 - 60. John Wiley and Sons

Viswanath, A. & Monga, P. (2020). Working through the COVID-19 outbreak: Rapid review and recommendations for MSK and allied heath personnel. *Journal of Clinical Orthopedics & Trauma*. DOI: https://doi.org/10.116/j.j14.

قدم في: فبراير 2021

أجيز في: مايو 2021